

Distr.: General  
13 March 2007  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أكتب إليكم بصفتي رئيسا لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز.

جرت عادة مجلس الأمن، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمختلف الأزمات الأخيرة أن يوفد بعثات ميدانية لتراقب مباشرة الحالة في أرض الواقع بغية تعزيز معرفته بالحالات والقضايا السائدة ولإظهار اهتمام المجلس بالمسألة وما يعطيه من أولوية لمعالجة المسألة وحلها بصورة ملائمة. وتتفق مثل تلك البعثات الميدانية مع المسؤولية الرئيسية للمجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وعلى الأخص ما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، حيث أنهما وسيلة لجعل المجلس استباقيا في هذا الصدد، وينبغي تشجيع تلك البعثات.

ونرى أن من الحالات التي تستدعي إيفاد بعثة تابعة لمجلس الأمن الحالة في الشرق الأوسط ولا سيما حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن شأن إيفاد بعثة ميدانية من أعضاء مجلس الأمن إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية بصفة خاصة، في هذا الوقت الحرج، أن تساعد على تحسين الصورة لدى المجلس فضلا عن تحسين مصداقيته في وقت أصبحت فيه الفكرة الشائعة في المنطقة هي أن المجلس قد أخفق مرارا في النهوض بمسؤوليته فيما يتعلق بصون السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما فيما يتعلق بقضية فلسطين والصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، فإن من شأن الزيارة التي يقوم بها المجلس أن تتفق أيضا مع المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها بصورة مرضية من جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونرى أن بعثة كهذه، يوفدها المجلس لن تتداخل مع الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية فيما يتعلق بالشرق الأوسط، بل هي على العكس ستكمل تلك الجهود، وتسهم بشكل بناء



وإيجابي في السلام في الشرق الأوسط، وفي التوصل إلى حل مستدام للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد.

وترى حركة عدم الانحياز أن إيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة ستكون ذات قيمة في الوقت الراهن على وجه الخصوص، حيث تجنب الفلسطينيون لتوهم اضطرابا داخليا نتيجة لاتفاق مكة، مما قد يساعد على تهينة مناخ سليم لاستئناف عملية السلام.

وقد اعتمد مجلس الأمن قرارات عديدة بشأن قضية فلسطين والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومن المنطقي أن يكون المجلس استباقيا في سعيه لتنفيذ قراراته الخاصة، بما في ذلك إيفاد بعثات ميدانية إلى المنطقة لمتابعة قراراته، ولغرض اكتساب مزيد من المعرفة بشأن القضايا الأساسية ذات الصلة، مما قد يساعد أعضاء المجلس على معالجة المسألة بصورة أفضل.

ويرد إلى المجلس في الوقت الراهن إحاطات شهرية من الأمانة العامة بشأن الحالة الفلسطينية، وكثيرا ما تحال هذه إلى الأمين العام نفسه، أو إلى ممثله الخاص، مما يشهد بالأولوية التي تعطى للمسألة داخل المجلس. وفي هذا الصدد، نشير بصفة خاصة إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الذي اعتمده مجلس الأمن عقب الاستفزاز الذي حدث في الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة يوم ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتدعو الفقرة ٧ من هذا القرار الأمين العام إلى مواصلة متابعة الحالة وإبقاء المجلس على علم بها. ولقد طال الانتظار لقيام أعضاء المجلس أنفسهم بزيارة للمنطقة. ومن شأن تلك الزيارة أن تسمح لأعضاء المجلس أن يروا بأنفسهم مباشرة الحالة التي يحاطون بها شهريا، كما يساعد ذلك على تعزيز الفهم للوقائع والحقائق والحالة على الأرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية.

ومن الجلي أنه يتعين على أعضاء المجلس الذين يقومون بزيارة ميدانية أن يسعوا لمقابلة كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أثناء تلك البعثة. فسينظر إلى هذه الاجتماعات مع الطرفين في المنطقة باعتبارها مبادرات بناءة، مما يقود يفضي إلى نتائج إيجابية لتعزيز الحوار الراهن بشأن القضية.

وفيما يتعلق بالموضوع والنداءات المتكررة بشأن الحاجة إلى توفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين والدور الممكن أن يقوم به مجلس الأمن في هذه المسألة، من المهم الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤)، المؤرخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، الذي اعتمد عقب المذبحة التي ارتكبت ضد المصلين الفلسطينيين في مسجد الحرم الإبراهيمي في

الخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، والذي أنشأ المجلس بموجبه وجودا دوليا مؤقتا في الخليل لتوفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين في المدينة، التي ما برحت تتعرض للحصار والترهيب من جانب المستوطنين الإسرائيليين غير القانونيين في المنطقة.

وتقترح حركة عدم الانحياز أن يكون التوقيت المناسب لإيفاد تلك البعثة الميدانية إلى الشرق الأوسط هو حزيران/يونيه المقبل، أي في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٧.

وتعرب حركة عدم الانحياز بصدق عن أملها في أن ينظر مجلس الأمن في هذا الاقتراح بطريقة إيجابية.

وتؤكد الحركة من جديد التزامها بالحل السلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وبحق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير والسيادة على دولة فلسطين المستقلة التي تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريدريكو ماليركا دياز

السفير

الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز